

الحبس الاحتياطي.. عقاب المتهم قبل النظر في قضيته!

«المتهم بريء حتى تثبت إدانته» هكذا تقول القاعدة القانونية، ولكن للحبس الاحتياطي كلمته، فالمتهم محبوس حتى قبل النظر في قضيته، وربما يصل الأمر إلى عامين كاملين، لن يعوضهما شيئاً، حتى وإن برئت ساحتك كمتهم لاحقاً.

(م.ع) شاب في مقتبل العمر، ألقى القبض عليه بتهمة الانتماء إلى جماعة محظورة، ونشر أخبار كاذبة، بينما كان يستقبل طفلة الأولى، ويعمل طباخاً، بأحد الفنادق، مستقراً في عمله في قطاع السياحة حيث درس، وأحب فجأة تغلب حياته رأساً على عقب بإلقاء القبض عليه، حيث تم فصله من عمله، نظراً لتبعية المستمر، والذي لا يمكن إيثابه، في حال إخفائه قسراً، ومع ظهوره كان الأوان قد فات، ومع وجود زوجة وطفلة، مسؤولين منه، اضطر والداه الطاعنان في السن، إلى بيع شقتهم، واستئجار أخرى للحصول على بعض من الأموال، تعينهم على مصاريف الزيارة، وكذلك مولودته الصغيرة، التي تعتمد على اللين الصناعي، بعد أن دخلت الام في نوبة اكتئاب كبيرة، نتيجة غياب الزوج.

أخيراً بعد عامين خرج الزوج - الابن إلى النور، دون محاكمة، يتبين منها ذنبه، ولكن ما ضاع منه يتجاوز العامين من العمر، ومعلم الشباب، فالخسائر المادية، يوازئها شعور يظل المسؤولية، والطفلة التي لا تتعرف عليه، فضلاً عن صعوبة إيجاد فرصة عمل خاصة في القطاع السياحي، فضلاً عن الوصم، وخوف المحيطين منه، خسائر تفي معها العودة إلى السجن مرة أخرى. (م.ع) ليس الحالة الوحيدة كما أن الحنين إلى السجن هرباً من المسؤولية، شعور عبر عنه الكثير من الشباب الذين نالوا حبسهم نظرياً، ولكنهم لم يستطيعوا تنفسها، فيما يستعدون حبسهم الاحتياطي على الباقي من أعمارهم، فسواء كنت مدنياً أم لا، فحساباتك مؤكدة، بعد أن أصبح عقوبة في حد ذاته. ويعصب مواد الدستور، من الضروري الإبلاغ الفوري لكل من قيد حريته بأسباب تقييد الحرية، وإحاطته بحقوقه كتابية، وتمكينه من الاتصال الفوري بذويه وبمعايهم، وحظر بدء التحقيق معه دون حضور محام، ويقر حق التظلم القضائي لمقيد الحرية، ويوجب الإفراج الفوري في حال عدم الفصل في التظلم خلال أسبوع من بدء تقييد الحرية، مما يضمن أن يكون تقييد الحرية في أضيق نطاق ممكن وأقصر فترة ممكنة.

كما يلزم الدستور أيضاً بتوفير المساعدة القانونية، وبكفالة وسائل الإحاطة في الأماكن المخصصة الاحتجاز ذوي الإعاقة أو حبسهم، كذلك يتضمن قانون الإجراءات الجنائية ضمانات تحمي الحرية الشخصية وسياس من الحماية القانونية لاسمياً عند القبض على الأشخاص أو تفتيشهم فيمنع فتحهما إلا في أحوال التلبس بالجنائيات، والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا وجدت دلائل كافية على اتهامهم، أو وجود إذن قضائي مسبب.

ورغم المواد الدستورية الواضحة في أغلبها خصوصاً في تعلق بتقييد الحرية، فإن التشريع المصري لم يضع في حقيقة الأمر تعريفاً محدداً للحبس الاحتياطي، وإنما اكتفى بشكل مباشر بإيراد قواعد تعالج موضوع الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية.

ومن جانب آخر تعددت التعريفات التي تناولت الحبس الاحتياطي في اجتهادات الباحثين المبرزين خصوصاً القانونيين والزمن تحددها مقتضيات التحقيق ومصطلحه وفق ضوابط قررها القانون.

الطاق واسعة وتهم مطاطة
«أحببت السلطات المصرية العدالة التزيرية من خلال توقيض شروط المطاطة القاضي ما إذا كان ينبغي ترك شخص في الحبس الاحتياطي، يمتنع على السلطات إلغاء نظام تجديد الاحتجاز عن بعد، وإصلاح ممارسات الحبس الاحتياطي التسفيفية، وضمان الحقوق المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة»، (من تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية) محمد عبيد المحامي بالمفوضية المصرية لحقوق الإنسان اعتبر أن إشكالية الحبس الاحتياطي، تعتمد على لغة وصفها بالواسعة المطاطة التي تميز أغلب مواد المنظمة للمساءلة، ويتم استغلالها خصوصاً في تهمة نشر الأخبار الكاذبة، وقضايا الرأي عموماً.

من جانب آخر فقد عبيد مبررات الحبس الاحتياطي وقال إنها لا تطبق تماماً على قضايا الرأي، ومع ذلك يتم إلزامهم في السجن حتى يستنفدوا الحد الأقصى، وهو فترة العامين، بالمخالفة لمواد الدستور والقانون. ووضع القانون شروطاً ومبررات للحبس الاحتياطي والتي تتمثل في الخوف من هروب المتهم، أو أن يكون لا يملك عنواناً محدداً للوصول إليه، وهو بحسب عبيد ما لا يتوافق مع لغة وصفها قضايا الرأي على الإطلاق، وتعده مواد الدستور الخاصة بالحرريات الشخصية.

وفي محاولة للحل اقترح عبيد تنقيح القوانين بحيث تظهر أكثر



محمد عبيد: قوانين الحبس الاحتياطي واسعة ومطاطة وتنقيحها ضرورة

محمد حسن سليمان: تجاوزنا الأصل واكتفينا بالقوانين الاستثنائية

محسن بهنسي: تجاوزنا الأصل واكتفينا بالقوانين الاستثنائية

بذوره أشار عبيد إلى أن أي تعديل لا يمكن الأخذ به في ظل قانون الطوارئ، الذي يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، يتعامل معها الكثير من القوانين، والمواد الدستورية. مطاطية الألفاظ وتوسيعها في مواد القانون، بالنسبة لعبيد تظهر أيضاً في العديد من التهم التي اعتبرها جاهزة مثل تهمة نشر الأخبار الكاذبة، والتي لم يبين القانون معيارها كما يفترض بالنص الجنائي كحد شروط إجارتها، أو كلمات مضمناة مثل ما شأنه كندى السلم العام، والتي لا يمكن تضمينها في صياغة نص مقالي يفترض فيه وضوح، وجلاء أركانه المادية، والمعنوية. كما أن النص نفسه مستوحى من قانون استثنائي تم إجارته سنة ١٩٥١، وكان يهدف مواجهة فكرة نشر أخبار كاذبة أو اشاعات تخص القوات المسلحة، وقت الحرب، وإجمالاً يخالف القانون الموائيم الدولية جميعاً التي سبق وأن وقعت عليها مصر، والتي تنص على الحق في حرية الرأي والتعبير.

بذوره أشار عبيد إلى أن أي تعديل لا يمكن الأخذ به في ظل قانون الطوارئ، الذي يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، يتعامل معها الكثير من القوانين، والمواد الدستورية. مطاطية الألفاظ وتوسيعها في مواد القانون، بالنسبة لعبيد تظهر أيضاً في العديد من التهم التي اعتبرها جاهزة مثل تهمة نشر الأخبار الكاذبة، والتي لم يبين القانون معيارها كما يفترض بالنص الجنائي كحد شروط إجارتها، أو كلمات مضمناة مثل ما شأنه كندى السلم العام، والتي لا يمكن تضمينها في صياغة نص مقالي يفترض فيه وضوح، وجلاء أركانه المادية، والمعنوية. كما أن النص نفسه مستوحى من قانون استثنائي تم إجارته سنة ١٩٥١، وكان يهدف مواجهة فكرة نشر أخبار كاذبة أو اشاعات تخص القوات المسلحة، وقت الحرب، وإجمالاً يخالف القانون الموائيم الدولية جميعاً التي سبق وأن وقعت عليها مصر، والتي تنص على الحق في حرية الرأي والتعبير.

بذوره أشار عبيد إلى أن أي تعديل لا يمكن الأخذ به في ظل قانون الطوارئ، الذي يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، يتعامل معها الكثير من القوانين، والمواد الدستورية. مطاطية الألفاظ وتوسيعها في مواد القانون، بالنسبة لعبيد تظهر أيضاً في العديد من التهم التي اعتبرها جاهزة مثل تهمة نشر الأخبار الكاذبة، والتي لم يبين القانون معيارها كما يفترض بالنص الجنائي كحد شروط إجارتها، أو كلمات مضمناة مثل ما شأنه كندى السلم العام، والتي لا يمكن تضمينها في صياغة نص مقالي يفترض فيه وضوح، وجلاء أركانه المادية، والمعنوية. كما أن النص نفسه مستوحى من قانون استثنائي تم إجارته سنة ١٩٥١، وكان يهدف مواجهة فكرة نشر أخبار كاذبة أو اشاعات تخص القوات المسلحة، وقت الحرب، وإجمالاً يخالف القانون الموائيم الدولية جميعاً التي سبق وأن وقعت عليها مصر، والتي تنص على الحق في حرية الرأي والتعبير.

النظر فيها، فضلاً عن تحويل القضية للنظر خلال شهر، حتى لا تطيل على المحكوم، وجهات دفاعه، وتخفف من كثافة السجن بدورها. في مسألة الاقتصاد في مدة الحبس الاحتياطي التي أوردتها سليمان، جدير بالذكر أنه وخلال الشهر الجاري «أبريل» عقدت اللجنة العامة لمجلس النواب، اجتماعاً للاطلاع على آخر ما استقر عليه الرأي في اللجنة الفرعية المشكلة لصياغة قانون «الإجراءات الجنائية» الجديد. وتتضمن التعديلات التي أعدها اللجنة وضع حد أقصى لمدة الحبس الاحتياطي، وتنظيم حالات التمييز عنه تحقيقاً للغايات من كونه «تديراً احترازياً» وليس «عقوبة»، وقلمت التعديلات مدة الحبس الاحتياطي لتصبح في قضايا الجرح ٤ أشهر بدلاً من ٦ شهور، وفي الجنائيات ١٢ شهراً بدلاً من ١٨ شهراً في القانون الحالي، وأيضاً ١٨ شهراً بدلاً من عامين، إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة السجن المؤبد أو الإعدام.

وكان عضو مجلس أمناء «الحوار الوطني» المحامي الحقوقي نجاد البرعي قد دعا إلى «إجراء حوار موسع حول مشروع القانون الجديد»، واقترح البرعي، في منشور عبر صفحته على «فيسبوك»، أن تقوم لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب بتنظيم جلسات استماع عامة ومذاعة، يشارك فيها محامون وأساتذة قانون جئائي، وأحزاب سياسية، على أن يتم تجميع تلك المقترحات، وتشكيل لجنة مصغرة من أعضاء لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب وحقوقيين وأساتذة القانون الجنائي لمصياغتها، ويتم إعادة إرسالها إلى القضاة وكلاء النيابة ومصصلحة السجن واستطلاع آرائهم فيها وطلب تعليقاتهم عليها.

كما اقترح البرعي أن تقوم اللجنة التشريعية بعد ذلك بصياغة مشروع متكامل للحبس الاحتياطي والتمييز عنه، والتدابير البديلة، وعرضه على لجنة مصغرة من أصحاب المصلحة والفنيين.

«لم يعد يخفى سبيل أحد»
بحسب رصد الجبهة المصرية لحقوق الإنسان فخلال عام ٢٠٢٣ لآداء دوائر الإرهاب في مرحلة ما قبل المحاكمة، توقفت تقريباً دوائر الإرهاب عن إخلاء سبيل المتهمين في قضايا أمن دولة.

عام ٢٠٢٣ نظرت ٣ دوائر إرهاب في ١٢٧ جلسة ما لا يقل عن ٣٥٦٦ قرار تجديد حبس موزعين على ٢١٦٦ قضية أمن دولة (وعدد آخر غير معلوم في ١٢ جلسة)، حيث أصدرت الدوائر ما لا يزيد عن قرارات إخلاء سبيل ٣ متهمين فقط، نسبة لم تصل حتى إلى ٠.١% من إجمالي أوامر الحبس المنظورة أمامها، في حين أصدرت قرارات تجديد الحبس تلقائياً لمدة ٤٥ يوماً للمتهمين، في انخفاض شديد لأعداد إخلاءات السبيل مقارنة بالثلاثة أعوام الماضية على الأقل. وفيما يخص أعداد المسجونين عموماً فإن آخر تقرير سنوي يخص عدد السجناء أصدره «قطاع مصلحة السجن» التابع لوزارة الداخلية يعود إلى التسعينات، وفي السنوات الأخيرة تكرر رفض مسؤولين كبار، منهم الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأجابة عن أسئلة الصحفيين حول أعداد السجناء، بمن فيهم المسجونين احتياطياً.

المحامي الحقوقي محسن بهنسي يعتقد أن زيادة أعداد المسجونين خلال السنوات الأخيرة، ترجع إلى المغالاة في استغلال أداة الحبس الاحتياطي، خصوصاً في قضايا الرأي التي لا يجب أن يكون تقييد الحرية نتيجة لها.

بهنسي يؤكد أن الأصل في الحبس الاحتياطي هو كونه إجراء استثنائياً، مؤقت المدة، قبل الفصل في موضوع الاتهام، وأيضاً قانون الإجراءات الجنائية بالمعيب، حيث لا يحترم القوانين الاستثنائية الدولية، كونه يسند مسألة أمر الحبس إلى النيابة قبل القضاء، وهو ما فيه تعارض، وتداخل بين السلطات.

ويسمح القانون بإبقاء المحتجزين في الحبس الاحتياطي لمدة تصل إلى عامين، وطبقاً لبهنسي قد تتجاوز مدة الاحتجاز ذلك، تدرجاً بقانون الإرهاب، وذلك دون مبررات قانونية كافية وضعها القانون نفسه، حيث لا يتوقع مثلاً في قضايا الرأي أن يهرب المتهم، أو يبعث بالدلائل، فيضيقون عليها سمة الجريمة، والجناية، رغم الطابع السياسي للفعل.

ويتعجب بهنسي من أن جرائم مثل السب والقذف، أو حتى الإساءة، ونشر الأخبار الكاذبة، كتهمة أشهر، قد تستدعي وضع المواطنين قيد الاحتجاز على مدار عامين كاملين، في أغلبها لا تنتهي بمحاكمة عادلة، وتختلص إلى إخلاء السبيل، ما يجعل الحبس الاحتياطي بعد ذاته أداة للعقاب، في حين أن الأصل الدستوري، أن التهم برى حتى تثبت إدانته، و«بهذا» تختلص من الأصل ونستثنى عنه بالقوانين الاستثنائية، التي عادة ما تنجح إلى تقييد حرية الإنسان.»

ويحسب منظمات مصرية حقوقية ودولية مثل «العفو الدولية» وهيومن رايتس ووتش» ينبغي للسلطات المصرية إنشاء قاعدة بيانات على الإنترنت تكون متاحة لعائلات المحتجزين كي تتمكن من تحديد مكانهم بسهولة ومتى يتخلون و«آين»، وكذلك الوصول إلى معلومات حول وضعهم الصحي والقانوني، كما ينبغي للسلطات أيضاً السماح للمنظمات بزيارة مراكز الاحتجاز، وإنشاء سلطة مستقلة لمراقبة السجن والتحقق في ادعاءات سوء المعاملة، ونقل صلاحية إدارة السجن من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

تحقيق: أسماء زيدان

تتسبب مع الأحداث التي جرت خلال الليل. على الرغم من أن مشاركة دول أخرى غير الولايات المتحدة قد تكون مفاجئة، إلا أن هناك وقتاً كافياً للتخطيط. فقد مرت ١٠ أيام منذ أن حذرت الولايات المتحدة للمرة الأولى من رد طهران، وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحركاً بالفعل لنقل المعدات العسكرية إلى الشرق الأوسط للتخصير منذ ذلك الحين. قالت الولايات المتحدة يوم الجمعة السابق للهجوم إنها نقلت معداتها إلى المنطقة، لكنها رفضت تقديم مزيد من التفاصيل، بينما قامت المملكة المتحدة بتعزيز وجود قواتها الجوية في قاعدة أكروتيبي في قبرص، وكان التخطيط موجوداً في نهاية الأسبوع، حيث قال رئيس الوزراء، ريشي سوناك، يوم الأحد إنه قد وافق على مشاركة بريطانيا في اجتماع طارئ قبل يومين.

الجارديان: هكذا تم إيقاف هجوم إيران على إسرائيل



متواضعة تصل إلى ٥٠ كيلوجراما، لكن نية الهجوم هي الضغط على المدافعين. أعلنت مقاطع الفيديو للطائرات، التي تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي قبل أن يتم إسقاطها، وقتاً كافياً للرد. وأظهرت الحركات الصاخبة أنها من طائرات شاهد-١٢٦ بسرعة طيران بطيئة، والتي تستغرق ست ساعات للوصول من إيران إلى إسرائيل، على الرغم من أن بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية ذكرت أن إيران أطلقت طائرة شاهد ٢٣٨ ذات الحركات الأسرع، التي تسافر ثلاث مرات بسرعة أكبر وكانت مدة رحلتها

محمد باقرى، يوم الأحد بأن العملية تم اعتبارها ناجحة ولم يكن هناك حاجة لهجمات إضافية من جانبه - لكن بينما ستكون طهران حيدرت نظم الدفاع الجوي الإسرائيلية، فإن معدل التأثير المنخفض، خاصة من الصواريخ، من المحتمل أن يكون مصدر إحباط. بالمقارنة، فإن الهجوم المفاجئ بالطائرات المسيرة والصواريخ على منشآت نفط سعوديتين في أبيق وخريص في سبتمبر ٢٠١٩، الذي تم تنظيمه من قبل إيران، أوقف مؤقتاً ٥% من إمدادات النفط العالمية. تختلف التقديرات، لكن استخدمت حوالي ٢٦٠ صاروخاً وطائرة مسيرة تم إطلاقها من إيران، وأن «٩٩% من التهديدات» تمت تعطيلها في مهمة دفاع ناجحة قد تكلف إسرائيل ما يقرب من ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني - لكنها ستكون قد أتقنت العديد من الأرواح وأضعفت مصداقية القدرات العسكرية لإيران.

يبدو أن خطة إيران كانت محاولة لإغراق نظام الدفاع الجوي لإسرائيل بهجوم مقدم من النوع الذي استخدمته روسيا ضد أوكرانيا، ولكن بمقياس أكبر بكثير. تأليف الهجوم من طائرات مسيرة بسرعة بطيئة نسبياً، وصواريخ كروز بسرعة أسرع، وصواريخ باليستية عالية السرعة قادرة على السفر عدة مرات أسرع من سرعة الصوت. على الرغم من أن الهجوم كان متوقفاً بشكل جيد، مع تصريح وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد الهادي، يوم الأحد بأنه قد تم إخطارها للدول المجاورة لمدة ٧٢ ساعة، فإن حجمه كان لافتاً للنظر.

سرح رئيس الأركان العام لإيران، الجنرال

الطرق. كان المدافعون عن إسرائيل قوة متعددة الجنسيات، يجب أن يعملوا بطريقة مفككة، يواجهون مزيداً من الأسلحة ذات خصائص الطيران المختلفة، من الطائرات المسيرة بسرعة بطيئة إلى الصواريخ الباليستية عالية الارتفاع.» قال الجيش الإسرائيلي إن جميع الطائرات المسيرة البالغ عددها ١٧٠ التي أطلقت من إيران، والتي من المرجح أن تكون من عائلة شاهد، تم إسقاطها قبل وصولها إلى الأجواء الإسرائيلية.

الطرق. كان المدافعون عن إسرائيل قوة متعددة الجنسيات، يجب أن يعملوا بطريقة مفككة، يواجهون مزيداً من الأسلحة ذات خصائص الطيران المختلفة، من الطائرات المسيرة بسرعة بطيئة إلى الصواريخ الباليستية عالية الارتفاع.» قال الجيش الإسرائيلي إن جميع الطائرات المسيرة البالغ عددها ١٧٠ التي أطلقت من إيران، والتي من المرجح أن تكون من عائلة شاهد، تم إسقاطها قبل وصولها إلى الأجواء الإسرائيلية.

الطرق. كان المدافعون عن إسرائيل قوة متعددة الجنسيات، يجب أن يعملوا بطريقة مفككة، يواجهون مزيداً من الأسلحة ذات خصائص الطيران المختلفة، من الطائرات المسيرة بسرعة بطيئة إلى الصواريخ الباليستية عالية الارتفاع.» قال الجيش الإسرائيلي إن جميع الطائرات المسيرة البالغ عددها ١٧٠ التي أطلقت من إيران، والتي من المرجح أن تكون من عائلة شاهد، تم إسقاطها قبل وصولها إلى الأجواء الإسرائيلية.